

أعلن مصدر قضائي أن المحكمة الإدارية في البحرين قررت اليوم الاثنين حل منظمة العمل الإسلامي الشيعية المعارضة.

وأضاف أن المحكمة بررت قرارها بتسجيل انتهاكات عدة لقانون الجمعيات، بينها عدم انعقاد مؤتمر للمنظمة طوال أربعة أعوام، وعدم وجود حسابات تتعلق بماليتها بالإضافة إلى أن المنظمة تتنسى "إيديولوجيا تدعو إلى العنف بشكل علني".

وقدمت وزارة العدل البحرينية الشكوى أمام المحكمة الإدارية بعد أن صادرت مقر منظمة العمل الإسلامي خلال الاحتجاجات الشيعية ربيع العام 2011.

ونال الأمين العام للمنظمة محمد علي محفوظ وبعض كوادرها احكاما بالسجن مع معارضين آخرين بتهمة "التآمر لقلب نظام الحكم والتحريض على العنف".

من جهتها، نددت المعارضة الشيعية وخصوصا حركة الوفاق بحكم المحكمة الادارية واعتبرته "انتهاكا للدستور وقانون الجمعيات والعمل السياسي".

وورثت منظمة العمل الاسلامي "الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين" المتهمة بالتورط في محاولة الانقلاب العام 1981.

وقد قاطعت المنظمة الانتخابات عام 2002 كما انها لم تفز باى مقعد فى انتخابات العام 2006 لكنها شاركت فى الاحتجاجات التى اندلعت فى فبراير 2011 فى خضم حركة الاحتجاجات فى العالم العربي

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 09/07/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com